الفصل السادس عشر

منظمة التجارة العالمية وأثرها على خدمات النقل

obeikan.com

obeikan.com

1-اتفاقية الجات:

سيتم إلقاء الضوء على هذه الاتفاقية وما ينتج عنها من تأثيرات على قطاع الخدمات كالسياحة.

نشأة الجات:

في 30 أكتوبر 1947، وقعت 23 دولة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "The General Agreement On Tariffs And Trad" "GATT"

وبدأ سريانها في أول يناير 1948، وتضمن أحكاماً خاصة بتحرير التجارة الدولية.

إن جولة "الاوروجواي" تعتبر أهم الجوالات التي شهدتها "الجات" لأنها شملت معظم جوانب التجارة الدولية في السلع وتم الاهتمام بموضوعات جديدة في تلك الجولة أهمها "قطاع الخدمات في التجارة الدولية حيث تعتبر السياحة إحدى هذه الخدمات "حيث تم إضافة قطاع الخدمات إلى اسم الاتفاقية وتغيرت (GATTS) ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجولة هي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة W.T.O.

إن الجاتس ليست اتفاقية تجارة حرة ولكن أداة إلى التجارة في الخدمات دون تمييز وهي أيضاً لا تعني التحرر السريع والكامل. لكن هي الطريق إلى التحرير لأنها لا تدخل في الأمور السياسية ولا الاقتصادية للدول إلا إذا كان هناك عدم مساواة بين موردي الخدمات المحليين والخارجيين.

وهي لا تتعامل مع القيود التي تؤثر على السياحة والسفر مثل الإجراءات التي تخص الحدود والضرائب المفروضة على المغادرين... وذلك على الرغم من هدفها إلى تحرير السياحة.

ومما سبق يتضح أن الجاتس هي المتغير الذي ذكر السياحة بشكل واضح سواء كانت الأشياء الخاصة بالسياحة، خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر.

أيضاً كل دولة موقعة على الجاتس عرضت جداول بالالتزامات التي تحدد قواعد تجارتهم الدولية لكل قطاع خدمي وهناك 10 دول أضافوا جداول لالتزامات

الخدمات السياحية أكثر من أي قطاع خدمي آخر.

وقد أعطت الجاتس حلولاً للمشاكل التي توجد في قطاع السياحة خاصة للبلاد النامية.

ولم تتطرق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATTS) لقطاع السياحة مباشرة وإنما اعتبرت أن العمل السياحي له حرية الحركة ولا بعمل إلا في ظل حدود مفتوحة، وأن كل أحكام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ستطبق على قطاع السياحة وذلك لتداخل العلاقات الأخرى.

فدخلت أنشطة السياحة تحت خدمات أخرى فنجد:

"خدمات بيع تذاكر السفر وتسويقها وخدمات نظام الحجز الآلي ضمن خدمات النقل الجوي"

- خدمات الترفيه والمتاحف ضمن خدمات التسلية والثقافة والرياضة.
- خدمات تأجير السيارات والنقل البحري والجوي والنهري ضمن خدمات النقل.
- أدخلت خدمات تأجير المساكن دون النص على جنسية المستأجر ضمن الخدمات العقارية.
- خدمات المؤتمرات ضمن خدمات الأعمال الأخرى.

نجد أنه تشتت الخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة على عدد كبير من القطاعات التي غالباً ما تدخل في الاختصاصات الإدارية لجهات أخرى غير الجهات المنظمة لأنشطة السياحة".

وضعت الجاتس قيوداً تحد من التأثيرات على تحرير خدمات السياحة والسفر منها، استبعاد بعض الأنشطة الخدمية من نطاق الاتفاقية مثل حقوق المرور في مجال خدمات النقل الجوي الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على حجم حركة المسافرين عبر دول العالم نتيجة لتقييد المنافسة بين شركات الطيران.

واشتملت اتفاقية الـ GATTS على 4 قطاعات فرعية خاصة بالسياحة والسفر

المرتبطة بالخدمات Tourism and Travel related services, TTRS وهذا التحديد بناء على توصيف الجاتس هي:

- الفنادق والمطاعم متضمنة خدمة الكاترينج (Catering).
- وكالات السياحة ومنظمي الرحلات.
- خدمات الإرشاد السياحي.
- خدمات أخرى وهي كل ما يتصل بالانتقالات والمواصلات والنشاطات الخدمية الأخرى مثل خدمات التسويق والترفيه والخدمات الرياضية والثقافية وخدمات متنوعة".

2- نطاق تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات على السياحة

أولاً: مشكلات التطبيق:

إن تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات (الجاتس)على السياحة يثير عدة مشكلات، من أهمها ما يلي:

- مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" يستحق التأمل، لأنه ينطوي على معنى إعطاء أهمية متساوية لقطاعات السياحة الدولية والداخلية، الأمر الذي قد يترتب عليه بعض المشاكل في التطبيق، فما يجب التنويه إليه أن بعض الدول لا تزال تتبنى كثيراً من المحددات النقدية أو الجمركية، أو بالنسبة لإجراءات الدخول.
- كما أن تطبيق مبدأ النهي عن الإغراق Prohibition of Dumping السائد في التجارة الدولية يمكن أن يؤدي إلى مشكلات، فما يسود السياحة من مبدأ عرض منتج واحد بأسعار مختلفة في وقت معين في بعض الدول، هو مبدأ واسع الانتشار ومسلم به. وكذلك فإن هناك أسعاراً مختلفة لمجموعات متباينة من العملاء في السياحة.
- أن مبدأ عدم السماح بالدعم الحكومي للتجارة الدولية يحتاج إلى معالجة خاصة في السياحة. فبالرغم من أن هذا الدعم يؤدي إلى الإخلال بالمنافسة، فإنه يبدو

من الصعوبة بمكان الاستغناء كلية عن الدعم الحكومي في السياحة: إما في صورة حوافز مالية أو ضريبية للتنمية، أو صورة التنشيط السياحي والدعاية على المستوى القومي بمعرفة جهاز السياحة الرسمي التابع للدولة.

ويجب عدم إغفال الاتجاه الجديد نحو تغلغل القطاع الخاص في التنشيط السياحي، أي أن يشارك الدولة في الانفاق على دعم الصورة السياحية للدولة في الخارج، وتنشيط الحركة السياحية من الأسواق الخارجية إلى دولة المقصد على المستوى القومي. وفضلاً عن ذلك، فإن ثمة اتجاهاً واضحاً في الدولة النامية نحو إعطاء دور أكثر فعالية للقطاع الخاص في التنمية السياحية، أما في الدول المتقدمة فإن السياحة نشأت أصلاً في كنف القطاع الخاص.

وقد عقدت منظمة أسترو، Astro (اتحاد المؤسسات التجارية الوطنية في الدول النامية، وهي منظمة فنية مقر أمانتها العامة مدينة لوبليانا بكرواتيا) بالاتفاق مع كل من منظمة الأونكتاد ومنظمة السياحة العالمية- مؤتمر عن "أثر صناعة السياحة في توسيع قاعدة التعاون التجاري بين دول النامية "بمدينة ليماسول بقبر في الفترة من10-13 أكتوبر 1988. وقد حضره ممثلو خمس وأربعين دولة، وأسفر عن نتائج طيبة تمثلت في اعتراف الدول النامية بأهمية صناعة السياحة في دعم التجارة الدولية، وتوسيع قاعدة التعاون المثمر بين الدول المختلفة، وبوجه خاص المتجاورة جغرافياً.

ولا شك أن العالم الذي يعيش الآن عصر "ثورة الخدمات" وعصر وقت الفراغ، قد شهد بالفعل تبوأ صناعة السياحة عرش جميع الصناعات، بحيث أصبحت الصناعة الأولى في العالم. ويقول في ذلك عالم المستقبليات الأمريكي هيرمان كان- مؤلف كتاب (العالم سنة 2000)، وكتاب(العالم في المائتي سنة التالية) والذي نشر عام 1996: "إن السياحة ستصبح صناعة المستقبل، وستحتل قبل نهاية القرن العشرين رأس قائمة الصناعات الرئيسية في العالم"، وهذا هو ما أيده عالم المستقبليات ألفن توفلر في مؤلفه الموجه الثالثة، الذي نشر عام 1980.

ثانياً: مجال تطبيق "الجاتس":

تجدر الإشارة إلى أن التجارة الدولية في الخدمات يسودها كثير من إجراءات المعاملة غير العادلة، فضلاً عن إجراءات الحماية ونقض الشفافية. ففي السياحة تؤثر المحددات المفروضة في أعمال الشركات السياحية بأشكال عديدة مثل:

- قدرة الشركات على تحريك العاملين إلى دولة أجنبية (انتقالات العاملين بين الفروع المختلفة للشركات).
- إنشاء وإدارة الفروع بالخارج.
- إتمام المدفوعات النقدية والتحويلات.
- استخدام العلامات التجارية، وغير ذلك.

وحتى مع تنفيذ كل ما تطلبه الدولة من إجراءات لممارسة أعمال فيها، فإنه قد يمتنع عن المنشأة السياحية الأجنبية (كفندق أو شركة سياحية أو مطعم أو شركة نقل) ممارسة أعمالها إذا ارتأت الدولة أنها ليست في "حاجة اقتصادية" إلى هذا النوع من الأعمال.

ولذلك فإن الجاتس تهدف إلى القضاء على هذا النوع من بيئة التجارة غير الواضحة المعالم، عن طريق:

- التعريف بالالتزامات أو القواعد العامة لممارسة التجارة بصورة واضحة مثل: النفاذ إلى السوق- المعاملة الوطنية- الدول الأكثر رعاية.
- تحديد وسائل توريد الخدمات أو أنواع اتفاقيات الخدمات التي تنطبق عليها تلك القواعد.
- الطلب إلى الدول الأعضاء أن تحدد إجراءاتها، مع تحديد تعهداتها التي تتفق مع التزاماتها أو قواعدها العامة.

ومع أن الاتفاقية تتضمن تغطية كاملة وتنطبق على كل القطاعات الخدمية، فإن تطبيقها على قطاع السياحة يعني ما يلي:

- إن منظمي الرحلات والفنادق وشركات السياحة والسفر في مختلف الدول

يستطيعون مد عملياتهم إلى الدول الأخرى.

- تسهيل عملية الفرانشايز (الاستغلال الاسم التجاري) في الفنادق، وعقود الإدارة، واتفاقيات المساعدة الفنية، والتراخيص وبراءات الاختراع.
- أن شركات الخدمات الجنبية تستطيع بيع خدماتها بنفس الشروط وتحت نفس الظروف السائدة بالنسبة لشركات الخدمات الوطنية.
- يمكن لهذه الشركات أن تنقل عامليها إلى أية دولة أجنبية للعمل فيها دون قيود.
- أن الشركات يمكنها ان تنفذ تحويلاتها الدولية ومدفوعاتها وفقاً للاتفاقيات السارية دون قيود.

ثالثاً: الخدمات السياحية طبقاً لاتفاقية "الجاتس":

يمكن النظر إلى مكانة الخدمات السياحية في اتفاقية "الجاتس" من الزوايا التالية:

1- الأهمية الاقتصادية للسياحة:

تتبلور الأهمية الاقتصادية للسياحة في القيمة الدولية للتجارة في الخدمات السياحية، والتي تظهر في الإيرادات من السياحة الدولية. وطبقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية فإن جملة الايرادات من السياحة الدولية (غير متضمنة إيرادات النقل الجوي) في سنة 1993 بلغت 32% من حجم صادرات الخدمات التجارية، والتي تشكل الدول النامية منها نسبة تزيد على 35%، وبلغت 39% في عام 1995، و43% في عام 1997.

وبذلك تكون السياحة هي أكبر قطاع خدمات، فضلاً عن كونها أكبر بند من بنود حركة التجارة الدولية، إذ تمثل نسبة 6'5% من حجم التجارة الدولية عام 1996.

2- تحديد نطاق الخدمات السياحية:

تنظم، الجاتس، الخدمات التي يوردها الأشخاص الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون إلى أشخاص طبيعيين او اعتباريين في الدول الأخرى، وبمعنى أوضح إلى المسافرين والسائحين والمنشآت والشركات التي تتعاون في السياحة عبر حدود

الدول. ولاشك أن توريد الخدمة يتضمن إنتاجها وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها. ولذلك فقد أشارت اتفاقية الجاتس إلى ما يسمى بالخدمات المتصلة بالسياحة والسفر Tourism and Travel Related Services (TTRS)، وهي القطاعات الأخرى المتصلة بالأعمال والاتصالات والتشييد والتوزيع والتعليم والبيئة والتمويل والصحة والترويح والثقافة والرياضة والنقل. وفي داخل هذا التقسيم فإن القطاعات الفرعية للخدمات المتصلة بالسياحة والسفر ليست كلها على قدم المساواة في درجة تنميتها.

وثمة قطاعات أخرى تتصل بالسياحة غير تلك السابق ذكرها. نتيجة للتطورات الحادثة في مجال السياحة، ومثال ذلك: نظم الحجز الالكترونية CRS مثل أبوللو وجاليليو وسابر وجيميني، وخدمات تأجير السيارات والمعونات التمويلية في السفر، والخدمات السياحة الصحية، ومراكز المؤتمرات وقطاعات أخرى كثيرة.

ولا شك أن تشعب الخدمات المتصلة بالسياحة على النحو السابق كان سبباً في عدم تجانس مجموعة التعهدات المقدمة من الدول الموقعة على اتفاقية الجاتس، وبالتالي خلق بعض الخلل في تبويب هذه الخدمات. فبينما سجلت بعض الدول خدمات تأجير السيارات تحت بند "الخدمات الأخرى المتصلة بالسياحة والسفر"، سجلت دول أخرى تلك الخدمات تحت بند "خدمات نقل الطرق". وفي الوقت الذي اعتبرت بعض الدول عمليات المرافئ الترويحية Marina Operations جزءاً من الخدمات المتصلة بالسياحة والسفر، اعتبرتها دول أخرى جزءاً من الخدمات الترويحية والثقافية والرياضية.

وبالرغم من أن النقل السياحي يشكل جزءاً هاماً من قطاع السياحة، ويوجه خاص النقل الجوي، إلا أن خدمات النقل الجوي تحت "الجاتس" تنطبق فقط على التدابير المتعلقة بما يلي:

- إصلاح الطائرات وخدمات صيانتها.
- تسويق وبيع خدمات النقل الجوي.

- خدمات نظم الحجز الالكترونية.

ولا تشمل الخدمات الآتية:

- حقوق النقل الجوي Traffic rights، سواء المنتظم أو غير المنتظم.
- الخدمات المتعلقة بشكل مباشر بممارسة حقوق حركة الطيران.

وينتظر أن يدخل هذان المجالان في اتفاقية الجاتس سنة 2005، ومن ثم يتعين على الدول النامية – ومنها مصر – أن تبدأ في تحديد موقفها منذ ذلك من الآن.

3- التعهدات السياحية Tourism Commitments:

إن التعهدات المتعلقة بخدمات السفر والسياحة تتقدم في سلم الأولويات على غيرها من الخدمات. ولقد تقدمت مائة دولة (متضمنة دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر في عام 1994) والأقاليم المستقلة بتعهداتها تحت هذا البند (بند التعهدات) من بين مائة وسبع دول وأقاليم أدخلت جداولها في اتفاقية الدار البيضاء، وهذ العدد يزيد على عدد الدول التي تقدمت بتعهداتها فيما يتعلق بالخدمات المالية وخدمات الأعمال، التي تلى الخدمات السياحية. أما الدول التي تقدمت بتعهدات فيما يتعلق بالخدمات المتصلة بالسياحة والسفر فلم تزد على أربع دول.

وقد قدمت سبع وثلاثون دولة تعهداتها عن نظم الحجز الالكترونية، وتم إدخالها تحت خدمات النقل الجوي والخدمات الأخرى المتصلة بالسياحة والسفر(TTRS). وتؤدي القراءة المتأنية لاتفاقية الخدمات إلى إدراك أن الدول كانت حريصة، عند إدخالها تعهداتها المتعلقة بالسياحة، بتحديد الموقف اللائحي لديها وقت المفاوضات أو بتحديد التدابير بصورة أقل من الفرص المتاحة للتغلغل السوقي.

تحديد معنى الاستهلاك الخارجي:

يعتبر الاستهلاك الخارجي- أي الانفاق بواسطة السائحين الدوليين- التطبيق العملي لبيع الخدمات السياحية، إذ إن مستهلكي الخدمات السياحية (السائحين)

يحتاجون للسفر إلى المقصد السياحي الخارجي لشراء خدمة أو منتج. ومع ذلك فإن التدابير المؤثرة على مثل هذا السفر لم تدخل بعد ضمن مظلة الجاتس.

ولما كان الاستهلاك الخارجي يفهم على أنه حرية مواطني إحدى الدول الأعضاء في اتفاقية الجاتس في شراء خدمات على أرض دولة أخرى عضو، فإن انتقال المستهلكين عبر حدود الدول لا ينظر إليه بذاته على أنه استهلاك خارجي طبقاً للنصوص الحالية للجاتس.

وتتوفر قيود الاستهلاك الخارجي عند تحديد هذه الحرية بأية طريقة، كما لو تم منع الشركات الأجنبية من تقديم الخدمة إلى المستهلكين الوطنيين في الإقليم الوطني. ويتم التعرف على هذه المحددات المفروضة على تقديم الخدمات السياحية بتحليل المقصود من "تقديم الخدمة" وهي: إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع وتسليم الخدمة.

4- درجة التحرر الحقيقي في قطاع السياحة:

اعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي يسهل نسبياً التفاوض بشأن نشاطاتها الأساسية، مثل الفنادق السياحة ومنظمي الرحلات، ورغم أن التعهدات الحقيقية للدول أوضحت وجود عدد من المحددات، وبوجه خاص بالنسبة إلى مجال المعاملة الوطنية وعمل منتجي أو موردي الخدمات الأفراد. ولذلك فقد تبين أنه من الضروري فتح باب مستقل للمفاوضات في السياحة - كما هو الحال بالنسبة للخدمات المالية، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النقل البحري وهي التي وضعت لها ملاحق خاصة بالاتفاقية.

ولما كان من المعلوم أن المقاصد السياحية في الدول المتقدمة والنامية تجتذب أكثر مما تطرد الموردين أو المنتجين الرئيسيين للخدمات السياحية الذي يمارسون نشاطهم واستثماراتهم عبر الحدود دول مختلفة، فإن مفاد ذلك عدم وجود محددات لتحرير السوق، لأن الشركات السياحية الضخمة قادرة على تخطى هذه المحددات دون عناء.

5- السياحة والدول النامية:

تشجع المادة الرابعة من اتفاقية الجاتس على المساهمة المتزايدة للدول النامية في تجارة الخدمات. ويتصل هذا الهدف بصورة مباشرة بالسياحة التي تتميز بوجود عدم توازن واضح بين الدول المتقدمة والنامية بالنسبة إلى حجم الحركة السياحية (عدد السائحين وعدد الليالي السياحية والإيرادات السياحية) وغيرها من المنافع الاقتصادية التي يولدها النشاط السياحي.

ويمكن أن يكون السبب في عدم التوازن المشار إليه ما هو قائم من تكامل رأسي وتركز في منافذ التوزيع التي تدار من داخل الدول المصدرة للسياحة، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل:

- احتجاز بعض الإيرادات السياحية بواسطة منافذ التوزيع المشار إليها في دول المصدرة.
- ضعف المقابل المادي للخدمات السياحية في معظم الدول النامية.
- المضمون الاستيرادي (الذي يمثل تسرباً) في الدول النامية: اللازم للإبقاء على التسهيلات السياحية في حالة خدمية جيدة.

وترتيباً على ما نقدم على الدول النامية تقوية طاقة خدماتها الوطنية، وزيادة فعاليتها ومدى تنافسيتها، ورفع مستوى تغلغلها في السوق، ونصيبها من منافذ التوزيع وشبكات المعلومات.

وتطبيقاً لاتفاقية الجاتس، فإنه يمكن التفاوض في كل هذه التحسينات عن طريق تعهدات الدول. ويتعين على الدول الأعضاء- وبوجه خاص الدول المتقدمة- أن تقيم اتصالات مع الدول النامية قوامها التعاون لتحقيق أهداف مشتركة.

رابعاً: اتفاقية "الجاتس" وإمكانات تنشيط التنمية السياحية:

ما دامت اتفاقية الجاتس تهدف إلى دفع حركة التجارة والتنمية الاقتصادية في العالم، فإنه لا بد أن تزيد الحاجة إلى المعارض والاجتماعات والمؤتمرات، وأن يزيد وبالتالي تدفق سياحة الحوافز وسياحة رجال الأعمال، لأن زيادة حجم تجارة السلع

والخدمات تعني زيادة في حركة انتقال الأشخاص وفي فرص السياحة.

ولاشك أنه مع اختفاء المحددات أمام شركات السياحة، ستنمو السياحة نمواً ملحوظاً ويزيد تركيزها على جودة الخدمات. وتتبلور إفادة قطاع السياحة دولياً ليس فقط في السماح لمنظمي الرحلات السياحية الشاملة الرئيسيين في العالم وشركات الإدارة الفندقية الضخمة بالتوسع أكثر وأكثر دولياً، ولكن أيضاً فتح أفاق المنافسة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تكن تجد مجالاً كافياً لأعمالها، بجانب الشركات الضخمة التي كانت تحتكر الجانب الأكبر من النشاط السياحي في العالم، فضلاً عن أن الشركات الصغيرة لم تكن قادرة على التغلب على المعوقات التجارية. ولا شك أن هذا الوضع سيتغير بعد تطبيق أحكام اتفاقية الجاتس التي لا تسمح بالاحتكارات.

وفضلاً عما تقدم، فإن تحرير كافة قطاعات الخدمات المتصلة بالسياحة (قطاع الأعمال- الاتصالات- التشييد- التمويل) سيمكن شركات سرعة الأداء أو انخفاض التكلفة.

openkan.com